

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل

جائز انتهى وقد أشار المصنف إلى هذا في باب الضمان حيث قال إلا في اشتراء شيء بينهما وقوله في المدونة وكذلك إن اشتركا بمال قليل الخ قال أبو الحسن ليس بشرط قال فيما يأتي وأكره أن يخرج ما لا على أن يتجرا به وبالدين مفاوضة فإن فعلا فما اشترى كل واحد منهما فبينهما وإن جاوز رأس مالهما انتهى والمراد بالكرهية المنع وقول المصنف وهو بينهما بيان للحكم بعد الوقوع كما قال ابن غازي قال في التوضيح في قول ابن الحاجب ولو باع واشترى بنسيئة الخ بعد ذكر كلام المدونة قال أصبغ وإذا وقعت بالذمم بما اشترى بينهما على ما عقدا وتفسخ الشركة من الآن أبو الحسن والفسخ دليل على أن المراد بالكرهية المنع انتهى فمعنى قول المصنف وهو بينهما أي وما اشترياه فهو بينهما على ما دخلا عليه على المشهور وقال سحنون من اشترى شيئا فهو له وإلا أعلم فرع قال في سماع عيسى من كتاب الشركة في الرجل يقول لصاحبه اقعد في هذا الحانوت تباع فيه وأنا آخذ المتابع بوجهي والضمان علي وعليك قال الربح بينهما على ما تعاملنا عليه ويأخذ أحدهما من صاحبه أجره ما يفضل به في العمل ابن رشد وهذا كما قال لأن الربح تابع للضمان إذا عملا بما تداينا به كما هو تابع للمال بما أخرجه كل واحد منهما من المال فرع قال في المدونة وإن أقعدت مانعا في حانوت على أن تنقل عنه المتاع ويعمل هو فما رزق إلا بينكما نصفين لم يجز انتهى قال في سماع عيسى من كتاب الشركة قبل الكلام المتقدم في رجل قال لرجل اقعد في حانوت وأنا آخذ لك متاعا تباعه ولك نصف ما ربح أو ثلثه لم يصلح ذلك فإن عملا عليه كان للذي في الحانوت أجره مثله ويكون الربح كله للذي أجلسه في الحانوت ابن رشد وهذا كما قال لأنها إجارة فاسدة من أجل أن الربح تابع للضمان فإذا كان ضمان السلع من الذي أجلسه وجب أن يكون له جميع الربح وللعامل أجره مثله انتهى ص وكبيع وجيه مال خامل بجزء من ربحه ش هذا تفسير ثان لشركة الذمم ص وكذي رضى وذي بيت وذي دابة ليعملوا إن لم يتساوى الكراء وتساووا في الغلة وترادوا الأكرية ش أي ومما يشبه ما تقدم في الفساد أن يشتركا ثلاثة أحدهم صاحب رجا والآخر صاحب بيت والآخر صاحب دابة على أن يعملوا وكراء كل واحد من الرجا والبيت والدابة غير متساو وشرطوا أن يتساووا في الغلة فإن وقع ذلك فالحكم أن يتساووا في الغلة لأن رأس مالهم عمل أيديهم وقد تكافؤا فيه ويترادون في الأكرية فمن له فضل رجع به على صاحبه وأشار بهذا إلى مسألة المدونة ونصها وإن اشترك ثلاثة أحدهم برجا والآخر بدابة والآخر ببيت على أن يعملوا بأيديهم والكسب بينهم أثلاثا فعملوا على ذلك وجهلوا أن ذلك لا يجوز فإن ما أصابوه يقسم بينهم أثلاثا إن كان كراء البيت والرجا والدابة معتدلا

وتصح الشركة لأن كل واحد أكرى متابعه بمتاع صاحبه ألا ترى أن الرجا والبيت والدابة لو كان ذلك لأحدهم فأكرى ثلثي ذلك من صاحبيه وعملوا جازت الشركة وإن كان كراء ما أخرجوه مختلفا قسم المال بينهم أثلاثا لأن رؤوس أموالهم عمل أيديهم وقد تكافؤا فيه ويرجع من له فضل كراء على صاحبه فيترادون ذلك بينهم وإن لم يصيبوا شيئا لأن ما أخرجوه مما يكرى قد أكرى كراء فاسدا ولم يتراجعوا في عمل أيديهم لتساويهم فيه انتهى فظاهرها أن الشركة لا تجوز ابتداء حتى يكرى أحدهما نصيبه بنصيب صاحبه لكنها إن وقعت صحت إذا تساوت الأكرية وعليه حملها أبو محمد وغيره وتأول سحنون المدونة على أنها إنما تمتنع إذا كان كراء هذه الأشياء مختلفا واحتج بقوله وتصح الشركة لأن كل واحد أكرى متاعه بمتاع صاحبه وقال أبو محمد معنى قوله تصح أنها تؤل إلى الصحة لا أنها تجوز ابتداء وعلى تأويل